السفير

26/8/2010

يمنح المستثمرين الزراعيين تسليفات ميسرة بالليرة وبفائدة مخفضة

توقيع اتفاق تعاون بين وزارة الزراعة وجمعية المصارف

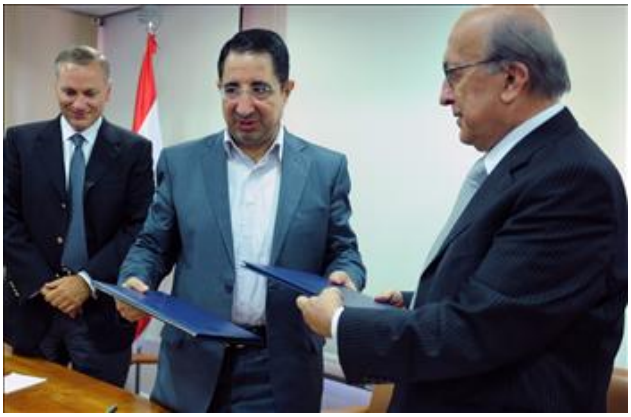

الحاج حسن يتبادل الاتفاق مع طربيه بعد توقيعه ويبدو سعد الازهري

وقع رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ووزير الزراعة حسين الحاج حسن بروتوكول تعاون للتسليف الزراعي، بهدف تفعيل تمويل مشروعات القطاع الزراعي الخاص في لبنان، من اجل مساعدة المجموعات الاقتصادية والاجتماعية ورواد الاعمال من ذوي الدخل المتوسط والصغير على تكوين وتقوية قدرات مالية ذاتية للقيام بأعمال وانشطة ومشاريع تجارية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات والاعمال ذات الصلة .

اشار طربيه، في مؤتمر صحافي في مقر الجمعية، الى ان القطاع الزراعي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة تراوح بين 5 و6%، استناداً الى حسابات لبنان الاقتصادية لعام 2008، ويستخدم حوالى 7,5%من القوى العاملة اللبنانية، وعلى الرغم من تحسُّن الصادرات من منتجات المملكة النباتية ومنتجات المملكة الحيوانية بالقيم المطلقة، بارتفاعه من 86 مليون دولار في العام 2005 الى 135 مليون دولار في العام 2009، مع بقاء حصتها من إجمالي الصادرات السلعية دون الـ 5%، فإن القطاع الزراعي يظلّ قطاعاً إنتاجياً حيوياً للتوازن السكاني والاجتماعي كما للأمن الغذائي الوطني .

اضاف: أما على صعيد التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الزراعي، ونظراً لخصوصيَّة الإقراض المصرفي لهذا القطاع في لبنان وفي سائر بلدان العالم، فإنها لا تزال متواضعة، مع أن قيمتها ارتفعت من 344 مليار ليرة في العام 2005 الى 421 مليار ليرة في العام 2009. علماً أن التسليفات الممنوحة للزراعة والمدعومة فوائدها بلغت 404 مليارات ليرة، أي ما نسبته 9,4% من مجموع التسليفات المدعومة فوائدها في فترة 1997-2009، وأن عدد الكفالات التي منحتها شركة « كفالات » للقطاع الزراعي، عبر المصارف، بلغ 447 من أصل 1050 كفالة ممنوحة في العام 2009، أي ما يقارب 43% من المجموع. وهذه علامات إيجابية بالمقارنة مع حصة القطاع الزراعي من الاقتصاد الوطني .

وشدد طربيه على ان القطاع الزراعي اللبناني يستحقّ المزيد من الاهتمام والمساندة، وفق خطة استراتيجية تطال جميع مقوِّمات الاستثمار في هذا القطاع، بحيث تشمل الريّ والآليات التكنولوجية والإرشاد الزراعي على أنماط الزراعة الحديثة وشروط التوضيب والجودة والأسمدة والأدوية والوقاية من الأمراض، وصولاً الى إمكانيات تأمين التمويل اللازم لمساعدة هذا القطاع على التطور والنمو .

وابدى طربيه سروره بتوقيع بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الزراعة من أجل منح المستثمرين والناشطين في القطاع الزراعي تسليفات ميسَّرة بالعملة اللبنانية لمشاريع متوسطة وصغيرة الحجم تراوح بين 3 ملايين و25 مليون ليرة ولمدة تصل الى أربع سنوات بفائدة مخفَّضة، مع إمكانية تجديد هذه القروض لفترة مماثلة فور سدادها من قبل المستفيدين. وحدد بعض شروط هذه القروض بأن تكون طلبات الحصول عليها مصحوبة بدراسة جدوى فنية - اقتصادية مقبولة من الوزارة المختصّة والمصرف المقرض. ونحن نأمل أن يسهم هذا البروتوكول في تأمين حجم أكبر من التمويل المتاح للقطاع الأول، وأن يُحسن المستثمرون الزراعيّون والمزارعون الإفادة من شروطه الملائمة ومن التسهيلات التي ينطوي عليه .

الحاج حسن

أما الحاج حسن فقال: «أتبنى كل ما ورد في ورقة الدكتور جوزف طربيه لجهة المعلومات ووصف الواقع الزراعي والآفاق، وهو متطابق مع رؤيتنا ومع نظرتنا للقطاع». اضاف: «ان دور البنوك معروف في العملية الاقتصادية في التسليف من اجل افساح المجال للقطاعات الاقتصادية لأن تحصل على تمويل من اجل البدء بنشاط جديد او تطوير نشاط موجود. وواقع الامر في الزراعة ان التسليفات هي في حدها الادنى وهذا مرده الى ما مر على الزراعة في الاعوام الماضية من انتكاسات متتالية نتيجة غياب السياسات الحكومية الواضحة تجاه الزراعة. ولذلك، تدهور الوضع الزراعي في لبنان. نحن في هذه الحكومة امام واقع آخر فيه اهتمام حكومي واضح بدءا من فخامة الرئيس (رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان (ودولة الرئيس (رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري) والحكومة بالواقع الزراعي، وهذا يتجلى في تبني استراتيجية وزارة الزراعة والبدء بتطبيقها من قبل الحكومة لناحيتين اساسيتين هما تطوير قدرات الوزارة بشريا وتطوير موازنتها. وهذا ما حصل في موازنة 2010 والـ 2011 وما حصل في الاشهر الماضية من إجراء مباريات لإدخال

عناصر جديدة في كادر الوزارة، ويقدر العدد لهذه السنة بنحو 300 كادر بشري .«
وإذ أشار الى ان الوزارة «وضعت استراتيجية زراعية وبدأت تطبيقها ترتكز على عدد من المبادئ»، قال» :إن المحاور الاستراتيجية لعمل الوزارة هي ثمانية محاور احدها التسليف، اما المحاور فهي: تطوير القوانين والمراسيم والقرارات اي التطوير التشريعي وقد بدأناه. فالاسبوع المقبل سأوقع 8 قرارات تطويرية لواقع الزراعة في لبنان - تطوير واقع الوزارة لجهة الكادر والامكانات وهذا مرتبط بالحكومة – الارشاد - الرقابة على جودة المنتجات المستوردة او المصنعة او المنتجة محليا - سلاسل الانتاج - البنى التحتية - الموارد الطبيعية اي الغابات والمراعي والتربة والمياه. وقد قررت الحكومة في جلستها الاخيرة اجراء مباراة لتطويع 170 حارس أحراج وصيد للحفاظ على الثروات الطبيعية .

وقال: دور وزارة الزراعة هو تأمين دراسات جدوى اقتصادية ومواكبة المزارع وتأمين الارشاد والفحوص المخبرية مجانا، فحص التربة والمياه الخ ...